الشراء والبـيع

فـى ذات الجلسة

"T+0"

مفهوم بيع وشراء الأوراق المالية فى ذات الجلسة:

يعرف نظام "بيع وشراء الأوراق المالية فى ذات اليوم" بأنه شراء الورقة المالية وبيعها خلال نفس اليوم أى خلال نفس الجلسة وهى أحد أهم التسهيلات التى تقدمها البورصات المتقدمة لمستثمريها لزيادة سيولة وكفاءة السوق.

ويقوم المستثمرون وفقاً لهذا النظام بشراء الأوراق المالية وبيعها خلال نفس الجلسة بهدف الإستفادة من الفروق السعرية للورقة المالية خلال نفس الجلسة وهو ما يتيح لهم تحقيق أرباح سريعة فى وقت قصير والذى بدوره سوف يسهم فى زيادة كمية وقيمة التداول على هذه الورقة المالية وبالتالى زيادة سيولتها.

على الجانب الآخر فإن نظام شراء وبيع الأوراق المالية فى ذات الجلسة مازال يمثل مصدرا للجدل بين خبراء الأوراق المالية فى العالم وذلك بسبب ما يحمله النظام من مخاطر عالية، ففى الشهور الأولى لتطبيقه من قبل المستثمر تزيد احتمالات حدوث خسارة نظرا لنقص الخبرة بأنماط التحركات السعرية للأوراق وتقنيات التداول بهذا النظام بالاضافة إلى المخاطر التى يتحملها المستثمرون فى حالة احتفاظهم بالأوراق المالية دون دراسة كافية لتحركات الأسم المتوقعة

لذلك فإن المستثمرين الأفراد والمؤسسات الذين يلجئون لشراء الأوراق المالية وبيعها فى ذات الجلسة يجب أن يكونوا على دراية بما يلى:

- يحتاج بيع وشراء الأوراق المالية فى ذات الجلسة إلى رأس مال ضخم لتحقيق ربح مناسب من التغيرات السعرية الطفيفة خلال نفس الجلسة.
- يعتبر الإستثمار وفقاً لهذا النظام مهمة صعبة ومليئة بالضغوط حيث تتطلب تفرغا تام وتركيزا عاليا فى متابعة التقلبات السعرية والتعرف على اتجاهات السوق واتخاذ القرارات المناسبة بناء على ذلك.
- عدم الإندفاع وراء إدعاءات الربح السريع والمؤكد للشراء والبيع خلال نفس الجلسة حيث يجب على كل مستثمر أن يراجع مصادره بعناية وحرص.
- يجب على المستثمرين وفقا لهذا النظام أن يعدوا حساباتهم بدقة للتعرف على الربح المطلوب لتغطية تكلفة التداول حيث يمكن أن يؤدى تراكم رسوم السمسرة "العمولات" الناتجة عن تعدد عمليات البيع والشراء السريعة إلى القضاء على الأرباح المتحققة.

- وأخيرا فعلى المستثمرين أن يتأكدوا من أن شركات بيع وشراء الأوراق المالية فى ذات اليوم مرخص لها من قبل هيئة الرقابة المالية وأن تكون من الشركات الأعضاء فى البورصة وينصح المستثمرين بأن يراجعوا تاريخ وأداء الشركات الأعضاء مع البورصة والهيئة والعملاء الآخرين.

شراء وبيع الوراق المالية فى ذات الجلسة فى البورصة المصرية

فى إطار سعيها لزيادة عمق وسيولة السوق قامت البورصة المصرية بوضع قواعد جديدة لتنظيم أنشطة شراء وبيع الأوراق المالية فى ذات الجلسة وفى هذا افطار اصدرت هيئة الرقابة المالية القرار رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٥ والذى طرح مفهوم الشراء والبيع فى ذات الجلسة لأول مرة فى سوق المال المصرى.

ووفقاً لتلك القواعد فعلى الشركات الأعضاء الراغبة فى مزاولة أنشطة شراء وبيع الأوراق المالية فى ذات الجلسة أن يحصلوا على رخصة من هيئة الرقابة المالية بالإضافة إلى توافر الشروط التالية:-

* إيداع مبلغ لا يقل عن ٥ مليون جنيه مصرى أو ١٠٠ألف دولار فى بنوك المقاصة أو تقديم خطاب ضمان من البنك إلى شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزى بنفس المبلغ.

* تقديم نموذج إفصاح من الشركة للعملاء بمدى المخاطر الإستثمارية لهذه العمليات.

* تقديم نموذج العقد الذى يبرم بين الشركة والعميل على أن يتضمن بالتفصيل حقوق والتزامات كل طرف.

وللحفاظ على حقوق المستثمرين وحمايتهم فإنه يتم فقط تداول الأوراق المالية فى ذات الجلسة التى تتوافر فيها الشروط التالية:-

* ألا يقل رأس المال السوقى للشركة المصدرة عن ١٠٠ مليون جنيه مصرى.
* ألا يقل عدد أيام التداول على السهم عن نسبة ٩٥% من إجمالى عدد أيام التداول.
* ألا يقل نسبة الأسهم حرة التداول عن ١٠% من عدد الأسهم القائمة.
* ألا يقل عدد شركات السمسرة المتعاملة على السهم عن ٨٠% من عدد شركات السمسرة الحاصلة على أيا من تراخيص الأنشطة والآليات المتخصصة العاملة خلال فترة الدراسة أو ٦٥% من إجمالى عدد شركات السمسرة العاملة خلال فترة الدراسة أيهما أقل.

* ألا يقل المتوسط اليومى لعدد المتعاملين على السهم عن ٣٠% عميل خلال فترة الدراسة.
* ألا يقل معدل الدوران للسهم عن ٢٥% (كمية التداول/كمية الأسهم المقيدة)
* أن تكون الشركة المصدرة قد نشرت القوائم المالية عن سنة مالية كاملة على الأقل.
ويستثنى من ذلك الشركات القابضة المقيدة.

* يجوز للبورصة إستبعاد بعض الأسهم فى الحالات التى تراها ضرورية مثل حالات الملكية المشتركة لنسبة ٣٠% فأكثر ، أو فى حالات عدم إلتزام الشركة المصدرة بقواعد وإجراءات الإفصاح أو فى الحالات التى تتسم بعدم الاستقرار النسبى فى أحجام وأسعار التعامل.
* إستبعاد أثر الصفقات الخاصة عند إحتساب تلك النعايير ، ومراعاة التمثيل القطاعى للأوراق المالية المدرجة ضمن هذه القائمة.

وتلتزم البورصة المصرية أن تعلن على شاشات التداول الأوراق المالية المسموح لها بالتداول وفقاً لنظام شراء وبيع الأوراق المالية فى ذات الجلسة وذلك قبل بدء جلسة التداول.

ويجب على العميل أن يضع أوامر البيع والشراء من خلال شركة سمسرة واحدة على ألا تتجاوز كمية التعاملات اليومية للعميل الواحد وفقاً لهذا النظام ١/٥٠٠٠ (واحد على خمسة آلاف) من عدد الأوراق المقيدة للشركة بجداول البورصة.

وتلتزم شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزى بتسوية العمليات التى تتم وفقاً لهذا النظام فى نفس اليوم (T+0).

وأخيراً فمن منطلق الحفاظ على حقوق المساهمين واستقرار السوق ولتحقيق الفائدة لجميع المتعاملين فإن هيئة الرقابة المالية تحتفظ بالحق فى إيقاف شركات السمسرة المخالفة أو تعديل قيمة التعامل اليومية لشركة السمسرة.

منهيراج